



## البيان الختامي والتوصيات

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام

عقدت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين، مؤتمرها الدولي العشرين، خلال يومي 25 و 26 تشرين الثاني 2015 تحت عنوان:

### جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد

شارك في المؤتمر ما يفوق 600 زميل بالإضافة إلى رؤساء الهيئات المهنية والمالية والإقتصادية وبلغ عدد المحاضرين 30 محاضراً من لبنان والخارج.

تناولت أبحاث المؤتمر ومداولاته أهمية التقارير المالية وجودتها ومدى تأثيرها على تنشيط الاستثمارات، وإعطاء التطمينات للمساهمين والمتعاملين، باعتبارها دعامة أساسية في تطور الاقتصاد ونموه.

كما تناولت الأبحاث الارتباط الوثيق بين جودة التقارير المالية وجودة أعمال التدقيق التي تركز على تطبيق المعايير الدولية التي يتم تحديثها وتطويرها بشكل دائم، وتتناول السياسات العامة والتنظيمية، وطرق مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات النمو الاقتصادي والمالي، وأساليب الحوكمة ومبادئ الشفافية.

كما ناقش موضوع الأدوات المالية والقياس والإفصاح وكذلك تقرير المدقق وفقاً للإصدارات الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية وناقش التقارير المالية والإطار التنظيمي لقطاع التأمين.

وعرض المؤتمر المتطلبات الأساسية للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام وأهمية تطبيقها ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي وارتباطها بمبدأ الشفافية في المالية العامة.

ولم تغب عن الأبحاث في المؤتمر، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المنشآت من دور أساسي في تنمية القدرات وتحريك عجلة الاقتصاد.

### وفي ختام أعمال المؤتمر صدرت عن المشاركين التوصيات التالية:

**أولاً :** إن جودة التقارير المالية مرتبطة بجودة أعمال التدقيق، وإن هذه تركز على استقلالية الخبير ومهنيته العالية وتعتمد مواكبة حديثة وجدية للمعايير المهنية وتطورها. كما أنها تراعي مبدأ الاستقلالية والشفافية والشك المهني.

**ثانياً :** دعوة الهيئات المهنية والمعنية إلى تعميم ونشر المفاهيم الحديثة للتقارير المالية وتعزيز أدوات التدقيق، وتفعيل التكامل في التدقيق لتحقيق الرقابة النوعية الفعالة وصولاً إلى جودة عالية في التقارير المالية.



**ثالثاً :** أهمية جودة التقارير المالية في خدمة المستثمر والمتعامل، وخدمة الاقتصاد الوطني، والمساهمة في صون الحقوق وإقرار العدالة في التعامل والمحافظة على استمرارية المنشأة. كما ويدعون إلى تحديث القوانين اللبنانية والأنظمة المحلية بما يتلاءم مع متطلبات المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.

**رابعاً:** التشديد على أهمية التقارير المالية للقطاع العام على الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، ويرون في الوقت ذاته أن نمو الاقتصاد يرتكز على جودة الأداء في القطاع العام واعتماد مبدأ المساءلة.

وهنا يشددون على إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمساءلة ليكون هو السلطة الرقابية على كافة أعمال الوزارات والإدارات العامة على أنواعها والتأكد من امتثالها لمتطلبات القوانين المرعية الإجراء على أن يتكون هذا المجلس من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ونقيب المحامين ونقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وممثل عن مجلس النواب وممثل عن الهيئات الاقتصادية.

**خامساً:** متابعة التواصل مع وزارة المالية على وضع خطة عمل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لما فيه من مصلحة وطنية وتعميم مبدأ المحاسبة والمساءلة.

**سادساً:** أن لكل دوره في خدمة الاقتصاد وتنميته ومن أجل تفعيل هذا الدور يدعون إلى المشاركة الفعلية بين النقابات المهنية ومؤسسات القطاع العام، لتحقيق التكامل في التشريع والتنظيم والأداء.

**سابعاً:** إن معايير التدقيق الجديدة والمعدلة المتعلقة بتقرير المدقق المستقل تساعد المدقق في تحسين نطاق عمله وأدائه وإصدار تقارير أكثر شفافية وتسليط الضوء على الأمور الهامة في البيانات المالية. وشدد المؤتمر على إلزامية التواصل والتنسيق بين المدقق وإدارة المنشأة من أجل إعطاء مستخدمي البيانات المالية الثقة الكافية مع تطور المعايير المواكبة للأحداث المالية العالمية.

**ثامناً:** كما شدد المؤتمر على أهمية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الجديدة خاصة المتعلقة بالمؤسسات ذات المنفعة العامة (المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين) لتزيد من الشفافية والمصداقية لكل من البيانات المالية وتقرير المدقق وتقلل المخاطر التي تهدد هذه المؤسسات.

**تاسعاً:** العمل على تحديث التشريعات المتعلقة بقطاع التأمين بما يتلاءم مع التطورات الدولية في مفاهيم الملاءة وكفاية رأس المال وتفعيل دورة لجنة الرقابة على هيئات الضمان.

**عاشراً:** وضع وتفعيل القوانين والتنظيمات التي تعزز حقوق الملكية الفكرية، وتحديد الطرق العلمية القابلة للتطبيق وتحديد قيمتها ضمن الموجودات غير المادية في البيانات المالية.

إن المشاركين في هذا المؤتمر يتوجهون بالشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام لرعايته المؤتمر وحضوره ممثلاً بسعادة مدير عام وزارة العدل القاضي ميسم النويري والتي نخصها بالشكر لدعمها المتواصل.



The LACPA 20<sup>th</sup> International Congress  
In collaboration with  
The International Federation of Accountants IFAC  
**High Quality Financial Reporting Serving the Economy**  
Wednesday and Thursday, November 25 and 26, 2015, Phoenicia Hotel - Beirut  
المؤتمر الدولي العشرين لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان  
بالتعاون مع  
الإتحاد الدولي للمحاسبين  
**جودة التقارير المالية في خدمة الاقتصاد**  
الأربعاء ٢٥ والخميس ٢٦ تشرين الثاني، نوفمبر ٢٥، فندق فينيسيا - بيروت

وكذلك يتوجهون بالشكر إلى كل من:

- أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الرسمية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية لحضورهم ومساهماتهم في إنجاح هذا المؤتمر.
- وإلى رؤساء الجلسات والمحاضرين، والزملاء الذين قدموا مداخلات وطرحوا رؤياهم، لجهودهم وسعة علمهم وثقافتهم وخيراتهم، وقد أغنوا بها الدراسات والأبحاث والمواضيع التي تناولها المؤتمر.
- وفي الختام نتوجه بالشكر إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان نقياً ومجلساً وفريق عمل متكامل لجهودهم ومثابرتهم وحسن تنظيمهم شكلاً ومضموناً لإنجاح هذا المؤتمر.